

Distr.: General  
3 December 2020  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

البند 141 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لعام 2021 في إطار  
الباب 11، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،  
والباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

التقرير الرابع والعشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الميزانية  
البرنامجية المقترحة لعام 2021

## أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لعام 2021 في إطار الباب 11، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (A/75/541). وعقدت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، جلسة استماع إلكترونية مع وكالة الأمين العام والمستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا وغيرها من ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

## ثانيا - مقترح الأمين العام

2 - يندر الأمين العام أنه إذا كان للأمم المتحدة أن تحقق أهداف التنمية المستدامة، فعليها أن تنجح في الدعم الذي تقدمها إلى أفريقيا، وبالتالي يتعين على المنظمة أن تكيف هيكلها التي تركز على أفريقيا وتوجه عملها بما يتلاءم مع الاحتياجات والظروف المتغيرة، على أن يكون لمكتب المستشار الخاص لشؤون



أفريقيا دور حاسم في هذا الصدد. وقد بينت التقييمات والاستعراضات المستقلة أن المكتب بحاجة أيضا إلى إصلاح تنظيمي (A/75/541، الفقرة 2).

3 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أجرى في عام 2019 تقييماً برنامجياً للبرنامج 9، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي يُعد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الكيان الرائد في تنفيذه. وفي التقييم الذي أجراه، سلط مكتب خدمات الرقابة الداخلية الضوء على الضعف الذي يعترى البرنامج بسبب عجزه عن توفير استجابة استراتيجية ومركزة، وعلى عدم استخدام المكتب لموارده بشكل سليم من أجل تعزيز مهامه في مجالات تحليل السياسات، والرصد والبحث، وتقديم الدعم الحكومي الدولي، والدعوة، والتنسيق بين الوكالات (المرجع نفسه، الفقرة 4).

4 - ويشير الأمين العام إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قدم أربع توصيات بالغة الأهمية تتناول ما يلي: الاتساق البرنامجي والإدارة البرنامجية الداخلية؛ وإشراك الجهات صاحبة المصلحة في التخطيط الاستراتيجي ووضع خطة العمل؛ والعلاقة بين آليات التنسيق العالمية والإقليمية على نطاق الأمم المتحدة؛ وتفعيل آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا. كما أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية مذكرة استشارية أوصى فيها بمعالجة الأسباب الجذرية لمسائل ثقافة مكان العمل من خلال القيادة والابتكار والعمل الجماعي (المرجع نفسه، الفقرة 5).

5 - وبالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى أن الأمين العام أصدر تكليفاً بإجراء استعراض وظيفي مستقل ومتعمق للمكتب تم الاضطلاع به في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وشباط/فبراير 2020. ووجد فريق الاستعراض الوظيفي أن أكثر من نصف المسؤوليات الوظيفية التي تندرج في نطاق عمل المكتب الصادر به تكليف إما بحاجة إلى تحسين في الأداء أو لا يتم الاضطلاع بها حالياً على الإطلاق. وأشار الفريق إلى عدم الاهتمام بالأخذ بسياسة عامة مضيئة للقيمة وإنتاج تحليلات البيانات، وحدد الأسباب التالية: الافتقار إلى الهياكل الإدارية المناسبة لتوفير تركيز استراتيجي مجد وقابل للتكيف؛ وانعدام الكفاءة في تخصيص الموارد؛ والافتقار إلى عمليات تحليل واستعراض داخلية دينامية؛ ومواصفات المهارات غير المناسبة؛ والسياسات والإجراءات الداخلية غير المحددة أو المنفذة بشكل جيد؛ وعدم كفاية الالتزام أو التعاون بشأن تلك الإجراءات (المرجع نفسه، الفقرات 6-8).

6 - ويشير الأمين العام إلى ضرورة أن يصبح المكتب مركزاً للابتكار وإدارة المعارف والتحسين المستمر، وكياناً أكثر تركيزاً واستراتيجياً وتأثيراً وجدوى للجهات صاحبة المصلحة فيه. وباعتباره كياناً صغيراً مكلفاً بتعزيز الاتساق، وتحقيق التكامل بين التحليل والسياسات، وتعزيز الدعوة العالمية، ينبغي ألا تكون هياكله مضاهية لهياكل الكيانات البرمجية والتنفيذية الكبيرة. وينبغي أن تكمن قوته في قدرته على الرصد الوثيق للبيئة الدينامية لأفريقيا ولسياقها المتغير باستمرار من خلال الاستفادة من شبكات شراكاته، وسد الفجوات المحتملة وتعزيز استجابة متسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في إطار شراكتهما مع أفريقيا. وقد اتخذ الأمين العام خطوات لتمكين المكتب، بسبل منها تنشيط فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية، ويجب تعزيز هذه الجهود من خلال عملية إعادة هيكلة تنظيمية للمكتب (المرجع نفسه، الفقرتان 9 و 10).

7 - ويقترح الأمين العام في تقريره إنشاء عنصر للتوجيه التنفيذي والإدارة يمكن وكيلة الأمين العام والمستشارة الخاص لشؤون أفريقيا من العمل على تحقيق الأداء العالي والتحسين المستمر، وإنشاء شعبة للسياسات العامة والرصد والدعوة العالمية تكون مسؤولة عن تنفيذ برنامج العمل من أجل إتاحة المرونة في استخدام وتوزيع قدرات المكتب وموارده (المرجع نفسه، الفقرتان 12 و 20).

8 - وتقر اللجنة الاستشارية برؤية الأمين العام لإعادة توجيه مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وإعادة تنظيمه. وتلاحظ اللجنة كذلك أن الاقتراح يستند إلى نتائج التقييم البرنامجي الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإلى الاستعراض الوظيفي المستقل، اللذين كان الهدف منهما تحسين أوجه الكفاءة، وتعزيز التنسيق، ومواءمة تنفيذ البرامج، وتقديم الدعم لأولويات وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) (انظر أيضا الفقرة 9 أدناه).

9 - وفيما يتعلق بنظر لجنة البرنامج والتنسيق في إعادة التنظيم المقترحة للمكتب، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه وفقا لما ذكرته الأمانة العامة، إن التقديرات المنقحة المقدمة بعد انتهاء الدورة السنوية للجنة البرنامج والتنسيق لا تخضع لاستعراض تلك اللجنة من أجل تقديم توصيات بشأنها كي تنظر فيها اللجنة الخامسة، بل إن اللجنة الخامسة تنظر فيها مباشرة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن لجنة البرنامج والتنسيق مكلفة باستعراض موجز الخطة والخطة البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة، وترى أنه كان ينبغي أن يُقدم الإصلاح المقترح للمكتب أولا إلى لجنة البرنامج والتنسيق كي تنظر فيه وتقدم توصيات بشأنه. ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق اقتراح منقح، الآثار المترتبة في البرامج على إصلاح المكتب، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق، كي تنظر فيها (انظر أيضا الفقرة 20 أدناه). وترد آخر توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن المكتب في تقريرها الأخير (A/75/16، الفقرات 238-246 و 648-652).

10 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها قدمت مؤخرا توصياتها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، بما في ذلك بشأن الباب 11، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في تقريرها المؤرخ 11 آب/أغسطس 2020 (A/75/7). وتلاحظ اللجنة أن وثائق الميزانية ذات الصلة بالباب 11 لم تتضمن في ذلك الوقت أي إشارة إلى اقتراح مقبل لإصلاح المكتب.

#### الاقتراح المتعلق بهيكل المكتب وملاك موظفيه الجديدين

11 - في إطار عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة الجديد، يشير الأمين العام إلى أن مكتب وكيل الأمين العام سيساعد وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا في الإدارة العامة للبرنامج الفرعي 1 من خلال تقديم الدعم الوثيق في المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية اليومية، والتواصل مع الجهات الخارجية صاحبة المصلحة، والاتصال والتنسيق مع المكتب التنفيذي للأمين العام وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ورصد وتقييم تنفيذ الولايات. ومن أجل الاضطلاع بهذه المسؤوليات، يشير الأمين العام إلى أنه سيلزم تعزيز مكتب وكيل الأمين العام وتزويده بملاك يتمتع بالقدرات المناسبة وتولي رئيس ديوان رئاسته (A/75/541، الفقرتان 25 و 27).

12 - وستقدم اللجنة الاستشارية مزيدا من التعليقات بشأن التدريب التوجيهي للموظفين الجدد في سياق تقريرها عن إدارة الموارد البشرية.

13 - وستألف مكتب وكيل الأمين العام من ثماني وظائف، على النحو التالي:

(أ) أربع وظائف سبقت الموافقة عليها في مكتب وكيل الأمين العام في إطار البرنامج الفرعي 1، بمهام مماثلة: وظيفة واحدة لوكيل أمين عام ومستشار خاص لشؤون أفريقيا؛ وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (1 من الرتبة الرئيسية، و 2 من الرتب الأخرى)؛

(ب) وظيفتان سبق الموافقة عليهما في فرع التنسيق والدعوة ووضع البرامج في إطار البرنامج الفرعي 1، بمهام مماثلة: وظيفة واحدة لموظف لإدارة البرامج (ف-4)؛ ووظيفة واحدة لموظف لشؤون الإعلام (ف-4)؛

(ج) وظيفة واحدة لموظف لإدارة البرامج (ف-3) سبقت الموافقة عليها في فرع تحليل ورصد السياسات في إطار البرنامج الفرعي 1، بمهام مماثلة؛

(د) وظيفة واحدة لرئيس فرع الشؤون الاقتصادية (مد-1)، سبقت الموافقة عليها في فرع تحليل ورصد السياسات في إطار البرنامج الفرعي 1، يعاد نديها لتصبح وظيفة رئيس ديوان (مد-1) (المرجع نفسه، الفقرة 38).

14 - وتكون شعبة السياسات العامة والرصد والدعوة العالمية التابعة لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مسؤولة عن تنفيذ المهام الأساسية للمكتب: إسداء المشورة لقيادة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بشأن المسائل الشاملة البالغة الأهمية التي تؤثر على أفريقيا؛ وتعزيز التنسيق والاتساق في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا؛ واستعراض ورصد تنفيذ الالتزامات المتعهد بها من أجل تنمية أفريقيا؛ وتنسيق جهود الدعوة العالمية لدعم تنمية أفريقيا.

15 - وستألف شعبة السياسات العامة والرصد والدعوة العالمية، في إطار البرنامج الفرعي 1، من 23 وظيفة، على النحو المفصل أدناه:

(أ) ست وظائف سبقت الموافقة عليها في فرع التنسيق والدعوة ووضع البرامج، بمهام مماثلة: ووظيفة واحدة لكبير موظفي إدارة البرامج (ف-5)؛ وأربعة وظائف لموظفي إدارة البرامج (ف-3)؛ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛

(ب) 12 وظيفة سبقت الموافقة عليها في فرع تحليل ورصد السياسات، بمهام مماثلة: وظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون الاقتصادية (ف-5)؛ ووظيفة واحدة لكبير موظفي إدارة البرامج (ف-5)؛ وأربعة وظائف لموظفي الشؤون الاقتصادية (3 ف-4، و 1 ف-3)؛ وأربعة وظائف لموظفي إدارة البرامج (2 ف-4، و 2 ف-3)؛ ووظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون الاقتصادية (ف-2)؛ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛

(ج) وظيفة واحدة لمدير الشؤون الإدارية (مد-2)، سبقت الموافقة عليها في مكتب وكيل الأمين العام، يعاد نديها لتصبح وظيفة مدير لشؤون الحوكمة والإدارة العامة (مد-2).

(د) 4 وظائف سبقت الموافقة عليها في فرع التنسيق والدعوة ووضع البرامج، يعاد نديها على النحو التالي: إعادة ندب وظيفة واحدة لرئيس فرع إدارة البرامج (مد-1) لتصبح وظيفة موظف رئيسي لشؤون الحوكمة والإدارة العامة (مد-1)؛ وإعادة ندب وظيفة واحدة لكبير موظفي إدارة البرامج (ف-5) لتصبح وظيفة كبير أخصائيي البيانات (ف-5)؛ وإعادة ندب وظيفة موظف لشؤون الإعلام (ف-3) لتصبح وظيفة موظف لشؤون الحوكمة والإدارة العامة (ف-3)؛ وإعادة ندب وظيفة مساعد فريق (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لتصبح وظيفة مساعد لشؤون تحليل البيانات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (المرجع نفسه، الفقرة 39).

16 - وفيما يتعلق بعمليات إعادة الندب المقترحة، أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار أنه خلال مبادرات الإصلاح السابقة، مثل الإصلاحات المتعلقة بالإدارة والسلام والأمن، لم يغادر أي موظف المنظمة بشكل غير طوعي نتيجة تنفيذ هذه الإصلاحات، إذ نُقل شاغلو الوظائف المعاد نديها إلى وظائف شاغرة مناسبة أخرى كانوا مؤهلين لها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه خلال مبادرات الإصلاح السابقة، نُقل شاغلو الوظائف المعاد نديها إلى وظائف شاغرة مناسبة أخرى كانوا مؤهلين لها. وبالنظر إلى ذلك، فإن اللجنة غير مقتنعة بالمبررات المقدمة بشأن عدد عمليات إعادة الندب المقترحة للموظفين في مكتب صغير من هذا النوع، وتوصي بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام استعراض هيكل المكتب وملاك موظفيه، واستكشاف خيارات أخرى، مثل تحقيق إعادة موازنة المهام من خلال تدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم وبناء قدراتهم.

#### الموارد ذات الصلة

17 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الاقتراح الحالي لا تستتبعه أي زيادة في مستويات موارد الميزانية العامة في إطار الباب 11 إلا أنه يتطلب إعادة توزيع موارد متصلة بالوظائف وموارد غير متصلة بالوظائف بين البرنامج الفرعي 1 وعنصر التوجيه التنفيذي والإدارة الجديد. وقد تم تطبيق معدل شواغر بنسبة 50 في المائة على حساب تكاليف الوظائف الست المقترح إعادة نديها. ويُقترح نقل مبلغ إجمالي قدره 111 500 دولار في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف (المرجع نفسه، الفقرتان 40 و 41).

18 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير التقييم الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية<sup>(1)</sup> يشير إلى تكاليف تكبدها المكتب نتيجة الاستعانة بخبراء استشاريين، بما في ذلك إجراء مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة وكتابة التقارير، بلغ إجماليها 493 336 دولاراً، بما في ذلك 228 605 دولارات لتغطية أتعاب الخبراء الاستشاريين وسفرهم. وترى اللجنة الاستشارية أن هذه المهام ينبغي أن يضطلع بها داخلياً موظفو الأمانة العامة، بدلاً من الخبراء الاستشاريين الخارجيين، وتأمل أن يبذل كل جهد ممكن لإجراء مثل هذه الاستعراضات داخلياً في المستقبل (انظر أيضاً الفقرة 20 أدناه).

## ثالثاً - خلاصة

19 - يشير تقرير الأمين العام إلى أنه يطلب إلى الجمعية العامة القيام بما يلي:

(أ) الموافقة على إعادة الهيكلة المقترحة لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بما في ذلك إعادة توزيع الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف ذات الصلة وإعادة نذب الوظائف على النحو المبين في هذا التقرير؛

(ب) تخفيض الاعتمادات في إطار الباب 11، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بمبلغ 498 200 دولار؛

(ج) تخفيض الاعتمادات في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، بمبلغ 63 500 دولار.

20 - ولأسباب المذكورة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام. وتوصي اللجنة كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم اقتراحاً منقحاً خلال دورتها السادسة والسبعين يراعي الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه.